



أبرز الانتهاكات بحق الدفاع المدني السوري الخوذ والأيدي البيضاء

أولاً: المقدمة:

تسبب إشراك النظام السوري للأسلحة الثقيلة التابعة للجيش السوري كالدبابات والمدفعية منذ صيف 2011، ولاحقاً سلاح الطيران والصواريخ الحربية منذ مطلع عام 2012، بارتفاع مخيف في عمليات القتل والدمار، وقد سجلنا مقتل مئات الحالات تحت الأنقاض بسبب تأخر عمليات إزالة الأنقاض، كما سجلنا مئات حالات الوفاة الأخرى بسبب تأخر إسعاف الجرحى، في ظل تلك الظروف كان لا بد من ولادة منظمة تعنى بعمليات الدفاع المدني، وقد تأسست وبدأت ممارسة نشاطها في آذار/ 2013 من محافظة حلب، وتوسع انتشارها لتشمل مختلف المحافظات السورية، وتركز عملها بشكل خاص لتلبية الاحتياجات والخدمات السريعة والمباشرة التي تلي عمليات القصف وما يُخلفه من قتلى وجرحى ودمار، انضم إلى منظمة الدفاع المدني المئات من الموظفين والمتطوعين، ويتوزعون على قرابة 119 مراكز، قدموا خدمات لعشرات الآلاف من المواطنين السوريين دون تمييز.

تشمل خدمات الدفاع المدني السوري عمليات الإسعاف والإنقاذ وإخماد الحرائق وانتشال الضحايا من تحت الأنقاض وإجلاء الجرحى، وتُساهم فرق الدفاع المدني بشكل فعال في أعمال إزالة الأنقاض والركام، وتوصيل المياه وإصلاح شبكات الكهرباء المتضررة نتيجة القصف، إضافة إلى ذلك يقوم عناصر الدفاع المدني وبشكل خاص النساء منهن بمتابعة أوضاع الجرحى والإسعافات الأولية والعناية بالأطفال والسيدات الحوامل.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

«نظراً للخدمات الجليلة التي قدمها الدفاع المدني السوري، كان مصيره كمصير الفرق الطبية والإعلامية من انتهاكات متعمدة عبر عمليات قصف متعمدة، وبشكل خاص من قبل الطيران الحربي للنظام وحلفائه، عبر تكرار سياسة الضربة المزدوجة**».

محتويات التقرير:

أولاً: مقدمة.

ثانياً: أبرز التحديات التي تواجه مهام الدفاع المدني في سوريا.

ثالثاً: أبرز الانتهاكات بحق الدفاع المدني السوري.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

شكر وعزاء

* سياسة الضربة المزدوجة: هي سياسة اتبعتها النظام السوري والروسي، تقوم على مبدأ إعادة قصف الموقع المستهدف ذاته بعد مضي عدة دقائق؛ بهدف إيقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر البشرية، ومن كوادر الدفاع المدني وفرق الإسعاف والأطباء.





ثانياً: أبرز التحديات التي تواجه مهام الدفاع المدني في سوريا:

لا يشعر أحد من عناصر الدفاع المدني أو غيرهم من العاملين في الشأن الإغاثي في سوريا بأي شعور بالأمن على حياتهم، وهو أهم أبرز الأخطار، وذلك في ظل الاستهتار الكامل بالقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وذلك بشكل خاص من قبل النظام السوري الذي يملك سلاح الطيران.

أخبرنا العديد من عناصر الدفاع المدني في سوريا عن صعوبات لوجستية تتعلق بشكل رئيس بالنقص الكبير في عدد الآليات والمعدات، نظراً للأوضاع الاستثنائية في سوريا التي تتطلب حجم عمل ضخم ومستمر على مدار الساعة تقريباً، كما أن هناك عجزاً عن إصلاح التالف من الآليات والمعدات نظراً لعدم وجود قطع غيار وورشات عمل متخصصة، إضافة إلى ندرة الكادر المدرب في المناطق المحاصرة كالغوة الشرقية وداريا ودير الزور.

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيد حازم وهو أحد عناصر الدفاع المدني في مدينة سراقب بإدلب، وأفادنا عن أبرز الصعوبات التي تواجه فريق الدفاع المدني:

«تواصل فيما بيننا عن طريق القبضات اللاسلكية، إنما الطريقة الوحيدة في ظل نقص الإمكانيات المتوفرة، ونقص المعدات وقلة تعدادها، وعدم القدرة على إصلاحها عند تعرضها للأعطال، والكلفة التشغيلية الكبيرة والغير متناسبة مع مواردنا هي أيضاً صعوبات نواجهها في ظل قصف لا يتوقف».

في المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيمات المتشددة، تزداد التحديات التي تواجه فرق الدفاع المدني، فقد قام تنظيم داعش بمصادرة عدد من الآليات، وفرض على منظمة الدفاع المدني تعيين موظفين تابعين له، يقوم هو باختيارهم؛ ما اضطر عدداً كبيراً من عناصر الدفاع المدني لمغادرة تلك المناطق.

رامي متطوع سابق في الدفاع المدني في مدينة دير الزور أفاد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بروايته عن العمل في مناطق سيطرة تنظيم داعش:

«من خلال عدد قليل من الآليات والسيارات المتوفرة ساهمت مع 45 متطوعاً آخر بإطفاء الحرائق وإسعاف المصابين وانتشال العالقين تحت الأنقاض وقد تطورت قدرات المتطوعين بعد مرور فترة من العمل؛ إلا أن سيطرة تنظيم داعش على المدينة والسياسة التعسفية التي فرضها على المتطوعين دفعت الكثير منهم إلى ترك المنظمة وتم تعيين عناصر موالين للتنظيم ليس لديهم أدنى خبرة بالعمل في ذلك المجال».

ثالثاً: الانتهاكات بحق الدفاع المدني:

تولي الشبكة السورية لحقوق الإنسان أهمية خاصة لاستهداف المراكز الحيوية والكوادر الطبية وعناصر الدفاع المدني، وتصدر تقارير دورية شهرية في هذا الخصوص، وقد سجلنا عدداً واسعاً من الانتهاكات التي تعرض لها الدفاع المدني السوري منذ تأسيسه في آذار/ 2013 حتى الآن، أبرزها:



ألف: القتل خارج نطاق القانون:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 106 عناصر من الدفاع المدني، معظمهم على يد قوات النظام السوري وحلفائه، يتوزعون بحسب الجهة التي ارتكبت الانتهاك إلى:
- القوات الحكومية: قتلت 99 عنصراً.
- القوات الروسية: قتلت 3 عناصر.

الأحد 14/1/2014 قصف الطيران الحربي الحكومي صاروخاً استهدف مبنى مركز الدفاع المدني في مدينة دوما بريف دمشق، ما أدى إلى مقتل 8 من عناصر الدفاع المدني.
الثلاثاء 26/ كانون الثاني/ 2016 ألقى الطيران المروحي الحكومي برميلاً متفجراً على أحد المنازل في بلدة حيان بمحافظة حلب؛ ما أدى إلى مقتل 2 من عناصر الدفاع المدني.
الثلاثاء 26/ نيسان/ 2016 قصف الطيران الحربي الحكومي عدة صواريخ استهدفت مركز الدفاع المدني في مدينة الأتارب بمحافظة حلب، الخاضعة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة، ما أدى إلى مقتل 5 من عناصر المركز دفعة واحدة، وإصابة اثنين آخرين بجراح.
الثلاثاء 20/ تشرين الأول/ 2015 قصف طيران حربي يُزعم أنه روسي صاروخين شمال مدينة سمرين بمحافظة إدلب تسبب القصف بمقتل السيد عبد الرزاق عبود أحد عناصر الدفاع المدني.

- جهات لم تتمكن من تحديد هويتها: قتلت 4 عناصر في قرية مسقان بريف حلب.
السبت 10/ كانون الثاني/ 2015 انفجرت سيارتان مفخختان عند مدخل القرية، أسفر انفجار السيارة الثانية عن مقتل 17 مدنياً، بينهم 4 من كوادر الدفاع المدني، إضافة إلى دمار واحتراق سيارة تابعة للدفاع المدني، لم يتمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير.

باء: الاعتقال والاختفاء القسري:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 16 حالة اعتقال لعناصر من الدفاع المدني، يتوزعون بحسب الجهة المسؤولة عن الاعتقال:
- التنظيمات الإسلامية المتشددة:
سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 6 حالات اعتقال على يد تنظيم جبهة النصرة التابع لتنظيم القاعدة.

الثلاثاء 6/ كانون الثاني/ 2015 سجلنا اعتقال عناصر تابعة لتنظيم جبهة النصرة للسيد معد باريش عضو منظمة الدفاع المدني في مدينة سراقب بإدلب على الطريق الدولي بين حلب وإدلب، وقد تم الإفراج عنه يوم السبت 31/ كانون الثاني/ 2015.



الخميس 10/ أيلول/ 2015 اعتقلت عناصر تابعة لتنظيم جبهة النصرة المحامي حاتم مروان مواليد 1986 وهو أحد عناصر الدفاع المدني في بلدة معرة مصرين بريف إدلب، وقد تم الإفراج عنه الثلاثاء 13/ تشرين الأول/ 2015.



- فضائل المعارضة المسلحة:

سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 5 حالات اعتقال نفذتها عناصر تابعة لفضائل المعارضة المسلحة. الأربعاء 17/ شباط/ 2016 قامت عناصر مسلحة تابعة لفصيل لواء فجر الأمة وهو أحد فضائل المعارضة السورية المسلحة باختطاف السيد صخر قريع مدير مركز الدفاع المدني في حي تشرين بمدينة دمشق ونائبه السيد محمد العص، من مبنى مركز الدفاع المدني، وما يزال مصيرهما مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

- جهات لم تتمكن من تحديد هويتها:

سجلنا 5 حالات اعتقال لعناصر من الدفاع المدني على يد عناصر مسلحة لم نستطع تحديد هويتها. السبت 10/ تشرين الأول/ 2015 سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال السيد راضي سعد مواليد مدينة حماة وعضو الدفاع المدني في مدينة معرة النعمان بمحافظة إدلب على يد عناصر مسلحة لم تتمكن من تحديد هويتها، وتم الإفراج عنه يوم الإثنين 19/ تشرين الأول/ 2015.

جيم: الاعتداء على مراكز الدفاع المدني:

سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 66 هجمة استهدفت ما بين مركز تابع للدفاع المدني وسيارات خدمية تابعة له، منذ تأسيسه حتى 30/ نيسان/ 2016، يتوزعون بحسب الجهة المسؤولة إلى:
- القوات الحكومية: سجلنا 62 حادثة اعتداء، من أبرزها:

الأربعاء 14/ أيار/ 2015 قصف الطيران الحربي الحكومي صاروخاً على سيارة إسعاف تابعة للدفاع المدني في مدينة الأتارب بريف محافظة حلب، الخاضعة لسيطرة فضائل المعارضة المسلحة، سقط أحد الصواريخ على سيارة إسعاف تابعة لمديرية الدفاع المدني في المدينة، ما تسبب بمقتل طاقم السيارة، إضافة إلى تدمير السيارة بشكل كامل، وخروجها عن الخدمة.

الخميس 19/ حزيران/ 2014 ألقى الطيران المروحي الحكومي قنبلة برميلية على مركز هنانو التابع للدفاع المدني في مدينة حلب، ما تسبب بدمار جزئي في بناء المركز، إضافة إلى أضرار مادية كبيرة بسيارة الخدمة التابعة للمركز وخروجها عن الخدمة. فيديو يظهر أحد عناصر الدفاع المدني يتحدث عن إلقاء الطيران المروحي الحكومي برمياً متفجراً قرب مركز هنانو بحلب في 19/ حزيران/ 2014

الجمعة 17/ نيسان/ 2015 قصف الطيران الحربي الحكومي بصاروخين مركز الدفاع المدني في مدينة الباب بمحافظة حلب، ما تسبب بأضرار مادية بالمبنى واحتراق بعض الآليات، لم نسجل وقوع ضحايا.

الأحد 26/ نيسان/ 2015 قصفت القوات الحكومية بصاروخ حراري موجه سيارة إطفاء تابعة للدفاع المدني بإدلب، ما أدى إلى مقتل أحد كوادر الدفاع المدني، إضافة إلى إصابة السيارة بأضرار كبيرة وخروجها عن الخدمة.



صور تظهر الأضرار في سيارة إطفاء تابعة للدفاع المدني بإدلب جراء استهداف القوات الحكومية لها بصاروخ حراري في 26/ نيسان/ 2015



الخميس 14/ أيار/ 2015، ألقى الطيران المروحي الحكومي قنبلة برمبيلية على مركز الدفاع المدني في مدينة خان شيخون بإدلب، ما تسبب بمقتل طفلين وسيدة، إضافة إلى أضرار مادية متفاوتة في 3 سيارات إسعاف تابعة للمركز.



يوم الجمعة 26/ حزيران/ 2015 ألقى الطيران المروحي الحكومي 14 جرة غاز بالقرب من مركز الدفاع المدني في قرية بليون بإدلب، ما أدى إلى مقتل شخص، وإصابة 6 عناصر من الدفاع المدني، إضافة إلى تضرر سيارة الإسعاف التابعة للمركز بأضرار مادية متوسطة. فيديو يظهر آثار الدمار جراء إلقاء الطيران المروحي الحكومي 14 جرة غاز بالقرب من مركز الدفاع المدني في قرية بليون بإدلب في 26/ حزيران/ 2016

الأربعاء 19/ آب/ 2015 قصفت المدفعية الحكومية قذائف هاون عدة على مركز للدفاع المدني في مدينة حرستا بريف دمشق، الخاضعة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة، ما أدى إلى مقتل 2 من كوادر الدفاع المدني، إضافة إلى إصابة المبنى بأضرار مادية كبيرة. [فيديوهات تصور الأضرار في مركز الدفاع المدني بمدينة حرستا بريف دمشق جراء قصف مدفعية القوات الحكومية لقذائف هاون عدة في 19/ آب/ 2015](#)

صور تظهر الأضرار في مركز الدفاع المدني بمدينة حرستا بريف دمشق جراء قصف مدفعية القوات الحكومية لقذائف هاون عدة في 19/ آب/ 2015



الثلاثاء 26/ نيسان/ 2016 قصف الطيران الحربي الحكومي بالصواريخ مركز الدفاع المدني في مدينة الأتارب، الخاضعة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة، ما تسبب بمقتل 5 من عناصر الدفاع المدني دفعة واحدة، إضافة إلى دمار كبير في بناء المركز وإعطاب ثلاث من ألياته (سيارة إسعاف، وسيارة إطفاء، وصهريج) وخروجه عن الخدمة.

[فيديوهات تصور آثار الدمار والأضرار في مركز الدفاع المدني جراء قصف الطيران الحربي الحكومي مدينة الأتارب بحلب في 26/ نيسان/ 2016](#)

[فيديو](#) يظهر أحد عناصر الدفاع المدني يتحدث عن قصف الطيران الحربي الحكومي لمركز الدفاع المدني بمدينة الأتارب بحلب في 26/ نيسان/ 2016

صور تظهر آثار الدمار والأضرار في مركز الدفاع المدني جراء قصف الطيران الحربي الحكومي مدينة الأتارب بحلب في 26/ نيسان/ 2016





صورة تظهر الأضرار في سيارة الإسعاف التابعة للدفاع المدني جراء قصف طيران حربي يُزعم أنه روسي بالصواريخ مدينة معرة النعمان بإدلب في 12/ كانون الثاني/ 2016

- القوات الروسية: سجلنا 3 حوادث اعتداء:

الخميس 12/ تشرين الثاني/ 2015 قصف طيران حربي يُزعم أنه روسي عدة صواريخ استهدفت شرق بلدة بينين بمحافظة إدلب؛ ما أدى إلى تضرر سيارة إسعاف تابعة لمنظمة الدفاع المدني.

الثلاثاء 12/ كانون الثاني/ 2016 قصف طيران حربي يُزعم أنه روسي صاروخاً استهدف سيارة إسعاف تابعة لمنظمة الدفاع المدني في مدينة معرة النعمان بمحافظة إدلب؛ ما أدى إلى تضررها بشكل كبير.

لاثنين 25/ كانون الثاني/ 2016 قصف طيران حربي يُزعم أنه روسي مبنى مدرسة تتخذها منظمة الدفاع المدني مركزاً لها في بلدة حردنتين بمحافظة حلب؛ ما أدى إلى إصابة المبنى بأضرار مادية.

- جهات لم تتمكن من تحديدها: سجلنا حادثة اعتداء واحدة في قرية مسقان بريف حلب. السبت 10/ كانون الثاني/ 2015 انفجرت سيارتان مفخختان عند مدخل القرية، أسفر انفجار السيارة الثانية عن مقتل 17 مدنياً، بينهم 4 من كوادر الدفاع المدني، إضافة إلى دمار واحترق سيارة تابعة للدفاع المدني، لم يتمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير.

مقطع فيديو يظهر بقايا السيارات المفخخة التي انفجرت على حاجز مسقان بريف حلب في 10/ كانون الثاني/ 2015

صور تظهر الأضرار جراء انفجار سيارات مفخخة على حاجز مسقان بريف حلب في 10/ كانون الثاني/ 2015





رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

بحسب القانون الدولي الإنساني تُعتبر الهجمات العشوائية أو المتعمدة أو الغير متناسبة، هجمات غير مشروعة، وإن اعتداء القوات الحكومية والروسية على مقرات وآليات الدفاع المدني هو استخفاف صارخ بأدنى معايير القانون الدولي الإنساني، ويشكل جرائم حرب متكررة.

نؤكد على أن حوادث القصف الواردة في التقرير قد استهدفت أفراداً مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الحكومية والروسية قد انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.

إن الهجمات الواردة في التقرير والتي قام بها النظام السوري وحلفاؤه تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العربي، ذلك أن القذائف قد أطلقت على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجه إلى هدف عسكري محدد.

كما أن عمليات الاعتقال التعسفي والخطف التي قامت بها التنظيمات الإسلامية المتشددة، وبعض فصائل المعارضة المسلحة تعتبر مخالفة صريحة للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

التوصيات:

إلى المعارضة السورية السياسية والعسكرية:

1. تقديم كافة أشكال الدعم والتسهيلات الممكنة لفرق الدفاع المدني السوري، وتطوير مستويات التعاون والتنسيق معها.
2. يجب على المجالس المحلية زيادة مستويات الدعم والتنسيق مع فرق الدفاع المدني العاملة في المناطق المنتمية إليها.

إلى مجلس الأمن:

- إصدار قرار ملزم بتجريم استهداف فرق الدفاع المدني وجميع الطواقم الإغاثية والطبية في سوريا، ومتابعة تنفيذه كي لا يكون على غرار القرارات السابقة كالقرار 2139 و 2254 وغيرها.
- الضغط على الدول الداعمة للنظام السوري من أجل إيقاف عمليات التزويد بالأسلحة والخبرات بعد أن ثبت تورطه بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنوتهم من الدمار والنهب والتخريب.
- توسيع العقوبات لتشمل جميع أركان النظام السوري والنظام الإيراني المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب السوري.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضية السامية أن تقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات المنهجية بحق فرق الدفاع المدني السوري وكافة المنظمات الإغاثية.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظل انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

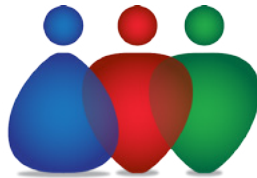




- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في التحالف الدولي، لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)، وقد تم استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان، وبالتالي لا بد من تلك الفترة اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وما زال مجلس الأمن يعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

شكر وعزاء

خالص الشكر لجميع الأهالي والنشطاء المحليين وجميع عناصر فرق الدفاع المدني السوري الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال، الرحمة لضحايا الدفاع المدني، والعزاء لأهلهم وأصدقائهم.



Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

